

بسم الله الرحمن الرحيم

عند الحديث عن مفهوم السياسة المالية فإننا نقصد بذلك مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين، وتتكون هذه الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة. ويمكننا القول بأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدواتها حيث أن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي الوطني، فهي تؤثر على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإيرادات تمثل الموارد التي تحصل عليها الدولة لتقوم بتغطية نفقاتها وكلما زادت إيرادات الدولة واستثمارها زاد النمو الاقتصادي في الدولة.

إن السياسات المالية كما قدمنا ترتكز على جانب النفقات أو جانب الإيرادات، جانب النفقات الذي يتعلق بالإنفاق على المساعدات والمنح الحكومية أو جوانب القروض العامة أو جوانب الأجور أو جوانب الاستثمارات العامة التي تقوم بها الدولة، أما جانب الإيرادات العامة التي تتكون من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية، وبالتالي فإننا إذا كنا بصدد الحديث عن السياسة المالية فإننا نستطيع أن نستخدم أحد أو كلا الجانبين لإحداث التغييرات المطلوبة في إطار توجهات الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية بعينها، فمثلاً يمكن أن نستخدم الأداة الضريبية لزيادة الضرائب أو تخفيضها على شريحة معينة، أو مثلاً زيادة النفقات العامة نحو شرائح معينة، أو مثلاً زيادة الاقتراض الداخلي على حساب الخارجي. كل هذه الأمثلة هي توجهات تأتي ضمن آليات وأدوات السياسة المالية لإحداث التأثيرات الاقتصادية المنشودة.

قبل التطرق إلى أدوات السياسة المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي والتوظيف والاستثمار وغيرها يجب الإشارة إلى أن هنالك نوعان رئيسيان للسياسة المالية تلجأ لهما الدول، النوع الأول هي السياسة المالية التوسعية والتي يتم اتباعها في حالة الكساد الاقتصادي حيث أن الطلب منخفض وأن هنالك منتجات لا يمكن تصريفها بسبب عدم وجود قوة شرائية للمواطنين، وعليه تقوم الدولة بضخ الأموال عبر طباعتها أو تخفض ما تأخذه من أموال عن طريق أدوات السياسة المالية كتخفيض الضرائب والرسوم وتزويد القروض الخارجية والداخلية وغيرها من السياسات. أما النوع الثاني للسياسة المالية التي تستخدمها الدول هو الانكماش في حالة التضخم، حيث أن المجتمع يعاني من قوة شرائية كبيرة وبالتالي صعود في الأسعار بسبب

الطلب كبير ، وعليه تقوم الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لسحب جزء من هذه الأموال من السوق وذلك لخفض الطلب عبر زيادة الضريبة والرسوم والتوقف عن الاقتراض الداخلي والخارجي.

تتعدد أدوات السياسة المالية ويمكن تصنيفها إلى أدوات لتلقائية وأدوات المقصودة. الأدوات التلقائية تعرف بأنها تلك الأدوات التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية أو الموازنة العامة للدولة تلقائيا أو ذاتيا، أي دون تدخل مباشر أو كبير من الحكومة، ويمكن تصنيفها إلى الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية وسياسات الدعم، فمثلا عند استخدام أداة الضرائب التصاعدية فإن الدولة تأخذ ضريبة بمقدار يزداد بازدياد الدخل، وهذا يعني أنه يتم أخذ ضرائب أكبر من الأغنياء ويتم دفع هذه الأموال في مجال آخر نحو الفقراء لإقامة العدالة الاجتماعية وتقريب ورأب الصدع ما بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الواحد.

كذلك الأمر فإنه عند استخدام أداة المدفوعات التحويلية (المساعدات والمعونات التي تقدمها الحكومة دونما مقابل إلى الشرائح الاجتماعية الفقيرة) سواء على شكل مساعدات نقدية أو معاشات تكافلية إلى الفقراء مما يساعدهم على العيش والاقتراب من الطبقة المتوسطة وتعمل أيضا على شحن وسائل الاستهلاك المحلي التي تؤدي بالنهاية إلى تحريك عجلة الانتاج وتشجيع الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي.

الأداة الثالثة من الأدوات التلقائية هي سياسات الدعم والتي نسمع عنها بشكل كبير في دولنا، وتكون عن طريق دعم الحكومة لبعض السلع الرئيسية توجهه لفئات من المواطنين وذلك عبر توفير هذه السلع بأسعار مقبولة تمكنهم من شرائها للحفاظ على حياتهم وعلى صحتهم.

أما النوع الثاني من أدوات السياسة المالية هي الأدوات المقصودة والتي تعرف بأنها لا تتطلب تدخلا مباشرا من الحكومة وهي برامج الأشغال العامة ومشروعات التوظيف العامة وتغيير معدلات الضريبة.

عند الحديث عن أداة برامج الأشغال العامة فإننا نقصد على سبيل المثال لا الحصر: تعبيد الطرق والانارة وتنمية القرى ومد خطوط المياه والغاز والصرف الصحي، وكل هذه المشاريع تحتاج إلى توظيف عمالة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ومكافحة للركود الاقتصادي عبر تحريك عجلة الاقتصاد وسلاسل التوريد المختلفة مما يؤدي إلى زيادة في معدلات التشغيل في مختلف القطاعات الخدمية والانتاجية والتجارية بشكل يصب في زيادة النمو الاقتصادي. أيضا ناهيك عن تأثيره على الاستثمار بشكل إيجابي فهي تحفز الاستثمار وجلب رؤوس الأموال سواء بشكل مباشر في هذه المشاريع أو بشكل غير مباشر عبر الاستثمار في سلاسل التوريد والخدمات العامة، ففي دراسة أعدها د. قادري نورية وأ. ساكت الزهراء عن تطور النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2016) لخصوا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت شبه معدومة ومنخفضة في مراحل التقشف "الإصلاحات الهيكلية"، وأيضت خلصت الدراسة إلى أن زيادة الضرائب أدى إلى تخفيض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما أداة التوظيف العامة والتي هي عبارة عن مشروعات خلق وظائف مؤقتة مقدمة من الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة حتى يتعافى الاقتصاد، وهذا الحل نجده متبعا بشكل كبير في الدول النامية تحديدا لتلافي العديد من المشاكل والمضاعفات التي قد تتجم عن معدلات البطالة الضخمة. وأيضا فإن أداة تغيير معدلات الضريبة يعتمد على حالات الرواج والكساد التي يمر بها المجتمع، فتزداد معدلات الضريبة في المجتمع الذي يمر بحالة رواج لسحب المزيد من القوة الشرائية، بينما تقل معدلات الضريبة في حالات الكساد لدعم المجتمع ريثما يخرج من هذه الحالة.

إن أدوات السياسة المالية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، وكذلك أدوات السياسة النقدية، وبالعادة لا تستخدم الدول أداة سياسة مالية أو نقدية واحدة، بل تستخدم العديد من هذه الأدوات بشكل متكامل لتحقيق أهدافها بشكل يضمن الوصول إلى توجهاتها الاقتصادية.